

نساء لبنانيات وأجنبيات يؤجّرن أجسادهن... لترفيه الرجال

كارول كرباح

تطّطق بكعبها المرتفع، تنتظره ووجهها مُغطى بحجاب من المساحيق، وجسدها "منطلق" لا تعوقه سوى قطعة قماش ملتصقة بنهديها البارزين لتصل إلى ردفها الممتلئين. تدغدغ غرائزه أحياناً وتستنثير فضوله أحياناً أخرى.. فيقف أحدهم ويسألها "شو قصتك انت؟". تجيب "60 ألف". يحدق بها بعمق، ويعيد السؤال ذاته.. فتجيب مجدداً "عم قلك 60 ألف!". فيتتمم وعلى وجهه علامات الخيبة "هيدي قصتك انت.. ما عندك غيرها!!" ويكمل طريقه.

نجهل قصتها، أو ربما نتجاهلها. ننظر إلى عالمها باستهجان، نعتقد أن "مهنّتها" لا تصيب سوى الأخريات مثلها، السيئات منهن! قصتها وقصصهن تسترهما عتمة الملاهي وفخامة الفنادق، لكن أيضاً فقر البيوت وفساد بعض الأجهزة الأمنية، والأهم ثقافة المحرمات التي ترى في "السترة" حماية مجتمع! نخجل... لا نبوح، احتراماً لـ"الذوق العام" وحفاظاً على صورة لبنان في الخارج. لا نتكلّم... لكننا نعرف. فمن يجهل أن أثرياء العرب لا يتهافتون إلى لبنان فقط للتمتّع بآثار لبنان وبطبيعته الخلابة؟! من لا يعلم أن النساء اللواتي يقفن بنيايهن المغرية على بعض الأتوسترات ينتظرن زبوناً؟ ومن لا يعلم أن "الفنانات" لا يأتين إلى لبنان بقصد الرقص والتدليك فقط؟

ولكن.. هل سألنا كيف تعيش تلك النساء؟ كيف يشعرن بعد مضاجعة غرباء مقابل ورقة نقدية، مهما كانت قيمتها! الرتابة؟ الضياع؟ القرف؟ احتقار الذات؟ ما الظروف التي تدفعهن إلى هذا المكان؟ ما شروط عملهن؟...

لم نعثر ويا للأسف على إحصاءات شاملة عن موضوع الاستغلال الجنسي والدعارة في لبنان. لكن أرقام "جمعية دار الأمل"، وهي جمعية تُعنى بالموضوع يمكن أن تعكس ظروف النساء العاملات في مجال الدعارة، على الأقل الرخيصة منها. وفق الدراسة، من أصل 103 ضحايا البغاء اللواتي استقذن من خدمات الجمعية عام 2007، 78 امرأة كن قد تعرضن للتحرش الجنسي، 71 للإغتصاب، 29 لسفاح القربى و103 للضرب والتعنيف المعنوي. يذكر أن أعمارهن تتراوح بين 13 و45 سنة، وان "المستفيدات بغالبيةهن عشن شتى أنواع العنف في أعمار كن لا يزلن فيها قاصرات"، وفق ما جاء في الدراسة المذكورة.

تقول المنسقة العامة في "جمعية دار الأمل" هدى قرى أنه باستثناء الدعارة المخملية، معظم النساء اللواتي يمارسن الدعارة في لبنان يأتين من مناطق فقيرة ريفية أو من أحزمة بؤس، تعاني البطالة والأمية والجهل. تتابع: "تخيلي أن لدينا حالة كانت تمارس دعارة الشوارع في مقابل سنديش... لا أكثر!".

فالمراة التي تهرب من منزلها تحت وقع اعتداء جنسي من أحد أفراد العائلة أو خوفاً من جريمة شرف، لن يرحمها الشارع، ستنتهي بطريقة أو بأخرى إلى ممارسة الدعارة. وتؤكد قرى، انطلاقاً من خبرتها في العمل مع ضحايا البغاء، أن هناك من تتوارث "مهنّتها" عن الأم أو من تُجبر على ممارسة البغاء لصالح الزوج/القواد. وقد أخبرتنا عادة الحكيم، المرشدة الاجتماعية في سجن بعبدا، عن ثلاث حالات دعارة دخلن السجن، وطلبت كل منهن على انفراد أن تتصل بزوجها، لتفاجأ في النتيجة أن الثلاثة أعطينا الاسم ذاته ورقم الهاتف ذاته. وقد تبين أن الرجل هو قواد زوجاته الثلاث!

بدورها، اعتبرت المرشدة الاجتماعية في "جمعية دار الأمل" نهاد البستاني ومن خلال تجربتها الميدانية أن "سوء المعاملة، الحرمان العاطفي، الزواج المبكر وتشردم العائلة تُضعف من قدرة المرأة على مقاومة مغريات عالم الدعارة، فتصبح مادة مناسبة للقوادين وتجار الجنس".

في السياق ذاته، تُشير خولى مطر من قسم الاتجار بالبشر في "منظمة العمل الدولية" ان الفتيات اللواتي تدفعن ظروفهن إلى الهروب من المنزل يصبحن في مصيدة تجار الدعارة. منتهكات ومستغلات، ليس لديهن شيء ليخسرنه، فلماذا لا يعشن من خلال هذا الاستغلال؟ فتلتي قواداً ينفق عليها مقابل ممارستها الدعارة.

وتشدد المرشدة النفسية جويل خوري على ان لكل حالة مشكلتها الخاصة، لكن القاسم المشترك يبقى إجمالاً غياب الاستقرار المادي والعاطفي، والجوع إلى الحنان أكثر ما يخيف ضحايا الاتجار.. شعور يلزمهن ويضعف من قدرتهن على المواجهة.

اعتداءً، فهروب، فدعارة...

ريما فتاة لم تتمتع باكتشاف أنوثتها. الأب استهى طفلة، فاعتدى عليها ثلاث مرات. مع أنه كان حريصاً جداً على سمعتها، ويراقب تفصيلاً طريقة لبسها وأوقات خروجها وعودتها إلى المنزل.

فهمت فذارة الحياة في عمر الـ 14... في منزلها ومع والدها "ما حدا غريب!". وصلت على عجل ومن دون أي تمهيد إلى بداية النهاية. حرقت مراحل العمر ودخلت عالم "الكبار" لحظة ضاقت خياراتها. فقررت الهروب من المنزل.. لكن إلى أين؟

تجتاز الصمت إلى الكلام بصعوبة بالغة.. مع أن الموضوع قد مضى عليه سنين. ربما عملت في قسم التنظيفات بفندق في بيروت. فكرت بالعودة إلى منزلها مراراً، لكنها عندما علمت أن أباه وأخاها قد بدأ التحرش بأختها الصغرى، لم تقدم على العودة. تتابع قصتها، محاولةً أن تتخطى خجلها وألمها، فنقر بأنها تعرفت إلى شاب بعد نحو ثلاث سنوات من هروبها، وتعلقت به كثيراً. احتل عالمها بسرعة وأصبح الخيط الوحيد الذي يربطها بالحياة. هذا الشاب استغلها أيضاً جنسياً... حملت منه، فتركها ولم يعترف بالطفل.

في هذه الأثناء، بدأت صديقتها تستطبها إلى عالم الدعارة.. مستخدمةً أقوى الحجج، الحاجة! عملت في بيوت دعارة مقابل 20 إلى 50 دولاراً في الليلة، حسب الزبون. "لم يكن لدي شيء أخسره، كنت انتقم من والدي"، تقولها ورعشة الذكرى قد هزت كيائها.

بعدها، دخلت في علاقة عاطفية، كانت ثمارها طفلة. تزوجته لأنه تقبل ماضيها وتفهم وضعها. تتكلم بملامحها وابتسامتها الطفولية مؤكدةً أنها تركت الدعارة بسبب حبها العميق لزوجها وابنتها، "مع ابنتي، أخذت قراراً". فهي اليوم تحاول أن تحقق أحلامها من خلال ابنتها التي تبلغ من العمر 9 سنوات. تحرص على تربيتها في جوٍ صحي بعيداً عن أهلها.

تركت.. لكن الجرح لم يلتئم بعد، ولن يلتئم. يستحضرها الماضي بشكل دائم، يلاحقها أينما ذهبت. أكثر ما يمكن أن يؤلمها اليوم أن تلتي مع ابنتها بالصدفة زبناً سابقاً. استحضر الفكرة وحده يقلقها. "لا أريد أن تصبح ابنتي مثلي!" تختم حديثها ببسمة تقاوم البكاء...

وجدت في البار مأوى!

قصة رنا بدأت بصفقة بين رجل يشتري الفاصرات العذارى وأهلها. السعر كان مبلغاً مرقوماً، أما الثمن فكان حياتها... بعدما اشبع رغباته مع فتاة عمرها 13 سنة، حاولت أن تعود إلى منزلها. لكن "البضاعة لا تُرد ولا تبدل"، خاصةً إذا "استخدمت"! رفضت العائلة استقبالها، لأنها عادت والعار معها. "أصبحت بلا مأوى" تلفظها بصوتٍ من تحدى قساوة الحياة وظلمها. تتابع متجربةً من عواطف الماضي "تشردت في الشوارع سنتين، عملت على طريق الروشة/المنارة بمبدأ أن الذي يطعمني أو ينفق علي المال، أمارس معه الجنس". بعد ذلك، أقامت مع رجل أحبته. لكن العلاقة لم تستمر طويلاً. الحبيب الذي وعداها بشيء من الأمان والاستقرار كان مدمن مخدرات، اعتاد تعنيفها. في هذه الظروف، وجدت في البار مأوى يوفر لها نوعاً من الاستقلال المادي.

رنا، المرأة الأربعينية، عيناها الخضروان تعكسان جمالاً لم تخفه قساوة الحياة. لم يتردد البار في

توظيفها، مع أنها رفضت أن تعمل لصالح قوادٍ يشرف عليها ويأخذ مالها. تصمت وكأنها تستعيد ذكريات لا تريد استذكارها... وتقول "نزلنا على البار، أوسخ مكان ممكن أن تصادفيه!". وكأن كل ما حفرته التجارب في نفسها قبل دخولها البار لا يعدُّ شيئاً بالنسبة لقذارة هذا المكان.

دوام العمل كان من الثامنة مساءً لغاية الرابعة صباحاً، خلالها كانت تمارس الدعارة مع 20 إلى 40 زبوناً في الليلة! تشرح بعدما قرأت علامات الاستغراب على وجهي، قائلةً "بين العادي والسبسيال، نعم ممكن أن نصل إلى هذا العدد في الليلة". أما عن مفردات البار، فتُعيد شرحها بتمهّل "العادي" هو الذي يستغرق 5 دقائق، "السبسيال" 10 دقائق ومن ثم "النصف ساعة" و"الساعة". تضيف أن من بين الخيارات الأربعة لا تفرق فقط المدة، بل أيضاً طبيعة العلاقة الجنسية. أما السعر، فيراوح في البار الذي عملت فيه، من 30 ألفاً إلى 100 ألف. يُذكر أن الزبون يدفع 20 ألفاً زيادة على كل خدمة إضافية تقوم بها المومس. "إجمالاً الزيادة تأتي من حالات مرضية تجد في بعض "الإضافات" المزيد من المتعة.. وغالباً ما يخجل الزبون أن يطلبها من زوجته أو رفيقته، فيدفع لقاء الحصول عليها!" تؤكد رنا.

أهم شيء تتعلمه بنت البار، خاصةً إذا كانت قاصرة أن تسمع الجرس الذي ينذر بقدوم شرطة الآداب إلى البار. ثلاثة رجال موزعين على طول الشارع، مهمتهم مراقبة تحركات الأجهزة الأمنية و"الكبسات" المحتملة. في هذا الوقت، "كنا نهرب من زواريب سرية تصل غرف البار بالشارع".

"رفض الزبون هو شيء من الانتحار بالنسبة للمومس. ما في شي اسمه ما بدي أو مش قادرة بالبار" وفق رنا، حيث يمكن للزبون أن ينهال عليها ضرباً، ويكمل تعنيفها القواد أو صاحب البار إذا رفضت الخضوع لرغباته، مهما كان سادياً، مقرفاً ومعتاداً. خلال السنوات الخمس (من 16 إلى 21 سنة) التي عملت خلالها رنا في البار، صادفت عدة حالات نزييف مع فتيات قاصرات، غالباً بسبب سادية بعض الزبائن. الشعار هو ذاته وهو "الزبون دائماً على حق"... بماله يشتري جسد امرأة وكرامتها ويعبث بها كما يشاء!

بنت البار لا تقبض مباشرة من الزبون. يدفع الأخير إلى صاحب الملهى، ومن ثم يعطي الثلث للمومس ويأخذ الثلثين. أما المومس التي تعمل لصالح قواد، فيأخذ منها الثلث المتبقي بحجة أنه مسؤول عنها، ولا يعطيها سوى ما يسد رمقها! "هو السجان والحامي" وفق تعبير مطر.

"البنت" تقبع في أسفل الهرم، يعلوها قواد وبعده ما يسمى "الأم" (وهي المرأة الأكبر في العمر والأقوى في الشخصية)، ثم مدير البار ومن ثم صاحب البار نفسه. تراءت لنا هذه الهرمية في أحد بارات الحمراء حيث وجب أخذ موافقة "الأم" قبل دخول المكان الذي أكدت أنه مخصص للرجال والمومسات. وبعدها ابتدئنا صفة ندخل بها البار من دون تصريح، أصرت أن نشرب معها كأساً... وبدأت تخاطبنا بنبرتها الخشنة المتناسقة مع جسمها البدين وتعابيرها السوقية، عن الأوضاع الصعبة التي مرَّ بها لبنان والتي قطعت من رزقة المكان. ثم ضحكت وسألنا "انتو مع مين اليوم؟"، فسارعت إلى تطميننا أن البار هنا منفتح على كل الأفكار. فتومئ إلى القواد وتقول "هيذا مثلاً مع 14، وأنا مع 8". "والبنات مع مين؟" أسألها بنفسي. تفهقه مجيبةً "هول مش مع حدا، بس معي...". في هذا الوقت، دخل زبون، فغمزتهن "الأم" مباشرة ليهتممن به. فيلقي نظرةً بانورامية عليهن.. يختار الجسد الأصغر سناً والأكثر جاذبية.. يحدق به.. تجالسه بضع دقائق.. ثم تُسدل الستارة وتنتقل معه إلى غرفة أخرى...

تكفي زيارة مقتضبة إلى البار لنقهم دوافع ترك رنا عالم الدعارة. نُقول إنها عندما عرفت جمعية دار الأمل، أخذت قرارها مباشرة ولم تتراجع عنه. "البار أوسخ مكان صادفته، عندما وجدت بديلاً منه، لم اتردد أبداً". ثم تمازحني قائلة "مع انو كنت طلع اكثر بكتير بالبار من شغلي بدار الأمل!".

في النظرة إلى الذات والجسد...

في البدء، يمكن أن ترتدي القناع. فالظروف قد قيّدت خياراتها، ترضخ للأمر الواقع وتمارس البغاء.. تتمسك بالقناع كوسيلة لعدم كسر إرادتها. فتكافح، على الأقل مع ذاتها، لكنها سرعان ما تعتاد ظروفها. فيصبح القناع هويةً والتأقلم مع الواقع انصياعاً واللامبالاة موتاً بطيئاً، تشرح المرشدة النفسية

جويل خوري.

لهذا السبب، ليس من السهل أن تخرج من عالم الدعارة. فالضعف والخوف من التغيير يصبحان جزءاً لا يتجزأ من شخصيتها. تعيش إحباطاً مستمراً. فقد خسرت كل شيء واعتادت محيطها وخفتت الطاقة لمحاولة الحياة والخروج من اليأس. لذا، التحدي الأكبر الذي تواجهه مرشداً "دار الأمل" هو تغيير نمط حياتها وسلوكها. فالأمر لا يقتصر على تغيير مهنة فحسب، بل استعادة هوية وتقوية إرادة الشخص. القرار يبقى في يدها، هذا ما تقوله المرشداً الاجتماعيات لضحايا البغاء "هذا خيارك، انت بتساعدني نفسك!".

هي بائعة الجسد، هكذا يرغب المجتمع أحياناً بمناداتها. وما جسد المومس سوى أداة تجارية، تتبعه لتلبية حاجتها الاقتصادية، و"الشاري" يبتاعه لإشباع حاجاته الجنسية. خلال هذه الصفقة، يفقد الجسد قيمته كأداة تواصل إنساني. لذلك، نظرتها الى ذاتها وجسدها لا تكون في الغالب ايجابية. "تدرك بوعي أو من دون وعي أنها أخطأت بحق نفسها، فينتج من ذلك كره للجسد"، تقول خوري. وتؤكد كلامها رنا حين سألتها عن علاقتها بجسدها، فأجابت "لم أحبه يوماً! لم يتسن لي الوقت لأتعرّف عليه... وأيضاً لأنني أعاني من برود جنسي يزعجني كثيراً". تتابع أن أكثر ما تتمناه اليوم هو علاقة حب تُذكرها بأنها ما زالت إنسانة تُحب وتُحَب.

وتأتي النظرة الذكورية للمجتمع، التي تصنفها كفاقدة للشرف... في حين تعطي الرجل الحق في إشباع رغباته الجنسية، لتزيد من مشكلاتها مع ذاتها ومن احتقارها لجسدها. لهذا السبب، وجدنا صعوبة بالغة للتكلم مع إحداهن في إحدى فنادق بيروت، خاصةً العربيات منهن، حيث أبدین خوفاً ملحوظاً. هذا ما أكدته أيضاً الأنسة ابو شكرا اذ من الصعب أن يعترفن لها بممارسة البغاء، رغم مجيئهن بنفسهن إلى الجمعية لطلب المساعدة.

لاجئة، خادمة، فقيرة... في خدمة "الترفيه"

فئات مغبونة كاللاجئات والخادمت والرقيقات الفقيرات أصبحن أداة لإمتاع وإشباع رغبات السياح. لبنان السياحة يجذب بعض أثرياء العرب عبر إشباع جوعهم للجنس، في مقابل سحب أموالهم.. متاجراً بالفئات المهمشة والشعوب المستضعفة، الا ان الواقع يشهد أيضاً بغاء ثريات يرغبن في مضاعفة الثروة او الوصول الى مكسب سياسي وغيره.

بعد الحرب على العراق، ازداد تهريب النساء العراقيات إلى سوريا ولبنان بشكل ملحوظ وقد تطرقت الصحف الأميركية والبريطانية الى هذا الموضوع. الهروب من الموت، الافتقار إلى المال، عدم وجود فرص عمل، استحالة العودة إلى الوطن.. كلها من الأسباب التي تدفع اللاجئة إلى الاستسلام لاغتصاب الجسد بعد اغتصاب الوطن!

كذلك، تقول الأنسة الحكيم انها لمست في السجن الذي تعمل فيه "ظاهرة سوريات قاصرات من مناطق ريفية فقيرة تبيعهن عائلاتهن إلى تجار لبنانيين ليعملن في أسواق الدعارة". النساء الأكثر طلباً هن العذارى، على أساس أن البضاعة ما زالت جديدة! تذكر حالة سورية أجبرها والدها في عمر الـ 14 على ممارسة البغاء في لبنان لتتنفق على عائلتها في سوريا "وحُكمت لثلاث سنوات في سجن بعيدا بعد 5 سنوات من ممارستها البغاء".

في السياق ذاته، حدثنا المحامي رولان طوق، وهو متخصص بموضوع المهاجرين، أن العديد من الخادمت الأجنبية تعملن في دعارة الشوارع مقابل 5000 ليرة أو 5 دولارات لترفيه العمال المصريين والسودانيين والسري لانكيين. أما بستاني، فأكدت لنا أن غالبية ضحايا الدعارة اللواتي استنقذن من خدمات "دار الأمل" كن خادمت عُنفن في منازل مستخدميهن. ثم تبدي تأثرها وهي تخبرني أن "خمس نساء عرفن أخواتهن صدفةً في الجمعية، إذ كن يعملن خادمت منذ الصغر قبل ان ينتقلن إلى ممارسة الدعارة".

يتم تهريب هؤلاء النساء عبر الحدود بحسب مواسم السياحة ووجود أصحاب الأموال العرب. في

مواسم الصيف يرتفع الطلب على السياحة الجنسية في لبنان وسوريا. أما في إجازات رمضان، فمصر ودي تحتلان الصدارة. شبكات التنقل هذه تم التعرف عليها من خلال اعترافات بعض النساء اللواتي وقعن ضحايا الاتجار، وعبر تقارير رجال الشرطة في السجون، تؤكد مطر. فاستناداً إلى بداية العمل البحثي الذي تقوم به منظمة العمل الدولية (لبنان) من خلال جمع مؤشرات لبلورة رؤية شاملة، عُلم عن شبكة تهريب في الشرق الأوسط تستقدم نساءً إلى الدول العربية بهدف الاتجار بهن واستخدامهن في أسواق الدعارة. التهريب يتم وفق مطر بطريقتين: من خلال أوراق مزورة وعقود عمل وهمية (مثل تزوير أعمار النساء)، أو من دون المرور عبر النقاط الحدودية.

ازدواجية القانون

موقف لبنان الرسمي من الدعارة فيه الكثير من الالتباس والتناقض. فلقد عرّف قانون البغاء الصادر في 6 شباط 1931 ممارسة الدعارة في المادة الأولى منه على الشكل الآتي: "مهنة كل امرأة تشتهر بالاستسلام عادة إلى الرجال لارتكاب الفحشاء مقابل أجر من المال سواء كان ذلك سراً أو علانية". وقد أجاز القانون المذكور فتح بيوت دعارة بشروط معينة، كما جاء في المادة 5 منه: "كل بيت تجيز فيه السلطات معاطاة البغاء يسمى بيت دعارة". في حين يعاقب قانون العقوبات في المادة 523 منه "من تعاطى الدعارة السرية أو سهلها" بالحبس من شهر إلى سنة. يقول المحامي فهمي كرامي، الذي يعمل حالياً على قضايا الدعارة مع "جمعية دار الأمل" ان التناقض لا يكمن بين قانون البغاء وقانون العقوبات، إذ أن الأول يشرّع صراحة الدعارة، والثاني لا يعاقب سوى السرية منها، لكن "الإشكالية تقع في التوجه الرسمي نحو إلغاء الدعارة الشرعية. لكن تنظيمها بشكل غير مباشر".

لنشير أولاً إلى أن قانون البغاء لم يُلغ ولم يعدل، إلا أن الحكومة توقفت عن إعطاء التراخيص إلى ما سُمي بيوت الدعارة، وذلك بعد الحرب الأهلية. الأجهزة الأمنية تسير بالاتجاه ذاته، أي تفسير وقف التراخيص كمنع لكافة أشكال العلاقات الجنسية مقابل المال. فالشخص الذي يمارس الدعارة أو يسهلها يعاقب بالسجن من شهر إلى سنة، بينما الذي يُكره امرأة على تعاطي الدعارة باستخدام وسائل الإكراه أو يعتمد في كسب معيشتها على دعارة الغير ممكن أن يُحكم سنتين (المادتين 525 و527). غير أن قانون العقوبات لم يعاقب أو يجرم الزبون على ارتكاب "الفجور والتعرض للأخلاق والآداب العامة"، وفق القانون المذكور.

في الوقت ذاته، وهنا بيت القصيد، ينظّم الأمن العام اللبناني السياحة الجنسية التي تستخدم نساء أجنبيات في صناعة الجنس. يراقب دخول، وإقامة "فنانات الملاهي الليلية" وخروجهن، واللواتي يعملن في "السوبر نايت كلوب" (أي الكاباريهات) القادمات أساساً من أوروبا الشرقية (لدرجة أن بعض تعليمات الأمن العام على مدخل "شعبة الفنانين" كُتبت بالروسية والأوكرانية). عقد العمل بين "الفنانة" وصاحب الكاباريه يُوقّع في الأمن العام – "شعبة الفنانين" عند وصولها إلى لبنان. إلا أن قانون العمل الصادر عام 1946 لا يطبّق على "الفنانات"، فتخضعن لنظام خاص وضعته مديريةية الأمن العام في كتيّب بعنوان "الإناث العاملات في مجال الملاهي، عروض الأزياء والتدليك غير الطبي – حقوق وواجبات".

تدخل بتأشيرة "فنانة"، فقط للتمويه! وتنتهي الغالبية الساحقة منهن في التجارة الجنسية. وقد أشارت المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة سيغما هدى، في المؤتمر الصحافي الذي عقده في 15 أيلول 2005، إلى أن بعض "الفنانات" يفاجأن عند وصولهن الأراضي اللبنانية بنوعية العمل الذي أتت من أجله "فقادهن وضعهن الاقتصادي والاجتماعي إلى القبول بشروط العمل هذه، وبالتالي تُجبر بطريقة أو بأخرى على ممارسة الدعارة. في السياق نفسه، حكّت لنا هبة ابو شقرا عن نساء أتت للعمل في مطاعم، فوجدن أنفسهن في أسواق البغاء "بعضهن عدن إلى بلادهن، لكن البعض الآخر لم يكن لديهن خيار العودة" مضيفة ان بعض النساء "أجبرن على ممارسة الدعارة بعد اعتداءات جنسية متكررة من قبل رب العمل أو بعد تعاطيهم المخدرات مكرهات".

القصة لا تنتهي هنا، ويتعامل قانون العقوبات اللبناني مع الضحية كمجرمة: تُوقف، تُحاكم

وُتسجن! اعتبر طوق أن وضع ممارسات الدعارة "أسوأ من وضع الخادمت، لأن الخادمت يفترن إلى قوانين حماية، أما المومسات فالقانون ضدهن". بينما أصحاب الكاباريهات الذين تعمل لديهم "الفنانات"، فالقانون إلى جانبهم دائماً، يرتفع سقفه وينخفض حسب مصالحهم. على سبيل المثال لا الحصر، من حقوق فنانات الملاهي الليلية "مجالسة الزبون طوعاً، باستثناء الدعارة" (من نظام الخاص بـ"فنانات الملاهي الليلية"). إذاً، يمكن لصاحب الكاباريه بكل بساطة أن ينكر علمه بخروج "الفنانة" مع الزبون في اليوم التالي من مجالسته، بينما تُساق هي إلى السجن، علماً أن الأمن العام أكثر من يعرف أن تلك "الفنانات" تعملن في أسواق الدعارة، والدليل على ذلك انه يطلب منهن إجراء الفحوص المخبرية للأمراض الناتجة من العلاقات الجنسية (سيدا وسفلس) وفحص للحمل كل ثلاثة أشهر (الأمر الذي لا يحدث للفنانات الأخرى من الأجانب).

هكذا، تمنع الدعارة في لبنان وتنظم في الوقت عينه. ازدواجية تُعرض هذه الفئة من النساء لمخاطر الاتجار، في حين تحمي المتاجرين بهن تحت غطاء التزام القانون وتعليمات الأمن العام.

الأمم المتحدة ومعايير الاتجار

عرّف بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، الذي وقّع عليه لبنان عام 2003، تعبير "الاتجار بالأشخاص" على الشكل التالي: "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء". تعريف الأمم المتحدة للاتجار موحد ومعرّف به من قبل كافة المؤسسات التابعة لها. إلا أن الزاوية التي فسّر بها هذا التعريف اختلفت من جهة إلى أخرى. وفي حين جرّمت لنا السيدة رينيه صباغ، رئيسة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، انه "لا يوجد حالات اتجار بالبشر في لبنان"، وجهت كافة التقارير الدولية انتقادات حادة إلى لبنان نتيجة عدم احترامه المعايير الدولية لاحترام حقوق الإنسان ومحاربة الاتجار بالنساء بشكل خاص.

فذكرت المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة سيغما هدى في المؤتمر الصحافي الذي عقده في 15 ايلول 2005 أن الاتجار بالأشخاص يمكن أن يحصل على حدود دولية مع أشخاص يحملون تأشيرات قانونية، كذلك داخل البلد نفسه. بناءً على هذا التوضيح، أكدت السيدة هدى أنها وجدت "عدداً لا بأس به من الأشخاص، من الأغلبية النسائية، تم الإتجار بهم الى لبنان وفيه".

كذلك، أشار تقرير "الاتجار بالبشر" (TIP report) الصادر في حزيران 2008 أن "الحكومة لم تقم بأي إجراءات للحدّ من تجارة الجنس في لبنان". فعدد كبير من النساء اللواتي تدخلن لبنان بتأشيرة "فنانة" يتم الاتجار بهن ويفاجأ بنوع العمل وشروطه، ويقعن في مصيدة لعالم من الانتهاكات الجسدية والنفسية والجنسية. إضافة إلى ذلك، يسحب منهن جواز السفر ويحرمن من حرية التنقل ويعانين من كافة أنواع التعذيب وسوء المعاملة. و عوضاً عن تلقي النساء اللواتي يُتجر بهن الحماية، كثيراً ما يوجه إليهن الاتهام بجرائم أخرى، وغالباً ما يخشون الانتقام أو الإبعاد إذا ما أبلغن عن من يتجرّون بهن.

وجاء في التعليقات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (الدورة الأربعون) في كانون الثاني- شباط ٢٠٠٨ ان قلقاً يساور "اللجنة" "إزاء تنامي الاتجار بالنساء والفتيات في لبنان، وعدم قيام الدولة الطرف (لبنان) بسنّ تشريعات بشأن هذا الشكل من الاتجار أو وضع خطة شاملة لمنع الاتجار بالنساء والقضاء عليه وحماية الضحايا (...). إزاء إمكانية تعرض النساء والفتيات اللواتي جرى الاتجار بهن لأغراض الاستغلال الجنسي (...). للملاحقة القضائية وإنزال العقوبة بهن بموجب قوانين الهجرة، وبالتالي يصبح عرضة للوقوع ضحايا من جديد".

وبالتالي، حثّت اللجنة لبنان على "سنّ تشريعات محددة وشاملة ووضع برامج لإعادة ضحايا

الاتجار إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم". كذلك، أوصت بتكثيف "تعاونها الدولي والإقليمي والثنائي مع بلدان المنشأ والعبور للتصدي بمزيد من الفعالية لأسباب الاتجار" (...) و"ملاحقة الضالعين في الاتجار ومعاقتهم، وكفالة حماية حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات اللواتي يقعن ضحايا لهذا الشكل من الاتجار، بوسائل من بينها التدابير الحمائية والمساعدة القانونية (...) وكفالة عدم معاقبة النساء والفتيات المُتجر بهن لانتهاكهن قوانين الهجرة وتقديم ما يكفي من الدعم لهن بغية تمكينهن من الإدلاء بالشهادة ضد الضالعين في الاتجار بهن".

الكتيب والقنينة

نحو 5000 تأشيرة "فنانة" تصدر سنوياً بحيث توجد في أي وقت من السنة 2500 فنانة في لبنان، استناداً إلى المعلومات المقدمة من المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. الأمن العام هو الجهة المختصة بتنظيم إقامة الفنانات الأجنبية في لبنان، غير أننا واجهنا صعوبة بالغة للحصول على معلومات من هذا المصدر. فمدير الأمن العام لم يجب على رسالة رسمية طلباً لمقابلة معه أو مع أحد مساعديه، كما أن أحد ضباط "شعبة الفنانيين" أجاب عن سؤال متعلق بتكاليف الفحوص وسوى ذلك من المعلومات البديهية بـ"إسألني صاحب كإباريه ممكن يفيدك أكثر منا"، كما رفض أن يعطينا "الكتيب الخاص بالفنانات"، ما يطرح علامات استفهام حول شفافية عمل الأمن العام.

عند وصولها إلى لبنان، تُوقَّع "الفنانة" عقد عمل بينها وبين رب عملها لمدة شهر قابل للتجديد لغاية ستة أشهر، لكن لا يمكنها أن تعود إلى بلادها قبل 3 أشهر. مدة عملها لا يجب أن تتجاوز الستة أشهر من دون انقطاع، عليها أن تمضي في الخارج 6 أشهر لتعود مجدداً للعمل في لبنان كـ"فنانة" (العربية يمكن أن تبقى سنة كاملة). يتضمن العقد "قيمة الأجر الذي تتقاضاه والجهة التي تتحمل نفقات تذكرة السفر والفحوصات المخبرية" (وفق الكتيب الخاص). إلا أن صاحب "سوبر نايت كلوب" في المعاملتين حدثنا انه غالباً ما تكون نفقات السفر والفحوصات المخبرية على حساب "الفنانة". تدفع 400 ألف ليرة كل 3 أشهر للقيام بالفحوصات المطلوبة، يضاف إلى ذلك تكاليف ختم جواز السفر كل 3 أشهر أيضاً. أما راتبها، فيراوح بين 400 و700 دولار في الشهر، حسب جنسيتها ومستوى الكابارية التي تعمل فيه، مما يعني أنها تُجبر في بعض الحالات على "العمل البرّاني" لتوفر مصاريف السفر ومدفوعات الأمن العام.

في الكابارية، كل شيء يتعلّق بالـ"قنينة" .. التي تعتبر من أساسيات قواعد الليل. هي العقد الباطني الذي يتم بين صاحب الكابارية والزبون. سعر القنينة يتراوح بين 80 و150 ألف ليرة، مهما كانت ماركتها أو نوعيتها.. فقيمتها تكمن في رمزيتها. فمع كل قنينة تشتري جسد امرأة، تختاره من منصة الرقص و"تستخدمه" في اليوم التالي مقابل حوالي 100 دولار خلال فترة استراحتها، أي من الساعة الأولى بعد الظهر إلى الساعة مساءً. يمكنك أيضاً أن تختار الـ"بيكولو" بحوالي 25 دولاراً، عندما تكتفي بمجالستها طوال الليلة في مكان مظلم يقع عادةً وراء منصة الرقص. يتحقّق رب العمل من اسم الزبون ليتأكد انه الرجل نفسه الذي فتح لها قنينة في الليلة السابقة، كما يطلب رقم هاتفه وسيارته قبل أن تخرج معه من الفندق.

أما دوام العمل في الملهى، فيبدأ الساعة العاشرة ليلاً وينتهي في الساعة الرابعة صباحاً. يمنع على الفنانة الخروج من الفندق من الساعة الخامسة صباحاً وحتى الأولى بعد الظهر ويحظر عليها السكن في غير الفنادق أو الدور المحددة من الأمن العام. في حال توعدت صحياً، لا يحق لها التغيب أو التأخر عن العمل إلا بناءً على تقرير طبي من قبل طبيب الأمن العام المعتمد. تحت الرقابة والسيطرة... يحتجز رب العمل جواز سفرها ويحدّد الأمن العام ساعات خروجها وقدمها إلى الفندق. كما يمكنه أن يقيّد حياتها الشخصية، إذ "يمنع على" الفنانة عقد الزواج من لبناني خلال فترة وجودها في لبنان، كما يرفض دخولها الى لبنان اذا تزوجت من لبناني خارج لبنان إلا بعد انقضاء مدة السنة وبعد الحصول على موافقة مسبقة من المديرية العامة للأمن العام" (وفق الكتيب الخاص)، منتهكاً بذلك أبسط حقوق الإنسان وبديهيّات القواعد الدولية.

أكثر ما استرعى انتباهنا في هذا الكتيب أرقام هواتف يمكن لـ"الفنانة" أن تتصل بها لترفع شكوى خطية أو شفوية إلى الأمن العام في حال "تعرضت للإهانة أو للضرب أو إذا تمّ إرغامها على ممارسة الجنس مع الزبائن". هذا الحق بحدّ ذاته بالغ الأهمية. لكن، هل أجهزة الأمن مدربة فعلاً على التعامل مع مسائل بهذه الحساسية؟ فقد اعتبرت مطر أن الأمن العام "ما زال يتعامل مع قضايا حقوق الإنسان بطريقة تقليدية، باعتبار الضحية مجرمة يجب أن تحاكم. ثم ماذا لو تلقت سوء المعاملة والاستغلال من الزبون نفسه، هل يمكنها أن تشتكي للأمن العام على الأرقام المذكورة؟ أخبرنا أحد "البارمين" من فندق بيروت يستقدم "فنانات" أنه كثيراً ما يسمع قصصهن المتعلقة بظروف عملهن وقذارة بعض الزبائن وساديتهم، يقول انه "بفشو خلقن عندي على البار، بس ما بيعملوا شي ثاني".

الشاهد على كل أنواع الفساد

"الدعارة في لبنان منظمة ولو بطريقة غير مباشرة ورسمية" تؤكد السيدة جبور من جمعية "كفى". حسناً، إذا كانت منظمة، لماذا تحصل إذاً توقيفات بهذه التهمة؟ وما هي معايير تلك التوقيفات، أو بالأحرى من المستهدف التوقيف؟

حدثتنا الحكيم أن حالات الدعارة في سجن بعدنا حيث تعمل مرشدة اجتماعية بأكثريتها من الفئات المغبونة، كالسوريات، الفلسطينيات، السري لانكيات وغيرهن. فنادرًا ما تدخل روسيات، أوكرانيات أو رومانيات السجن. تُشير انه أوقفت 3 أوكرانيات منذ فترة، أخلي سبيلهن بعد ثلاثة أيام، الأمر الذي لا يحصل مع باقي الجنسيات "الرخيصة"، إلا إذا كانت "مسنودة" ولديها من يطالب بها ويحرك ملفها.

في هذا الإطار، اعتبر كرامي ان "الدعارة هي الشاهد على كل أنواع الفساد، حيث أن معظم أماكن الدعارة من فنادق إلى بيوت وبارات "مسنودة" بطريقة أو بأخرى". بدورها، أشارت مطر من منظمة العمل الدولية الى أن "أجهزة الأمن تغض النظر عن الموضوع، أحياناً بحجة السياحة وأحياناً أخرى نتيجة تفشي الفساد والتواطؤ بين الأجهزة الأمنية وتجار الجنس". على سبيل الدلالة، تقول مطر إنها علمت أن "أمّاً" مصرية في بار بالحمرا كانت تدفع رشوة للشرطة كل فترة، لتغضّ النظر عن نشاط البار. عندما توقفت عن دفع المبلغ المتفق عليه، قُبض عليها فوراً. تستطرد انه أحياناً إذا لم تخضع المومس لأوامر "الأم"، ممكن أن "تدزّ" عليها للشرطة، في إطار التنسيق بينها وبين الأجهزة الأمنية أيضاً!

كذلك، حدثنا "بارمان" من فندق 3 نجوم يستقدم "فنانات"، أن هناك طريقتين للتهرب من الكبسات: إما بدفع رشوة دورية لرجال الأمن، وإما بحجز غرفتين في ذات الطابق تجعل من إقامة الزبون والمومس قانونية.

"الكبسات" إذاً يمكن أن تحصل في الأماكن المتوسطة في حال تم خرق "الاتفاق"، لكن من المستحيل أن تحدث في فنادق خمس نجوم ومع أجنبيات. وفق أحد ضباط الأمن الذي رفض ذكر اسمه، فإن المديرية العامة "تنفّذ توقيف الأجنبيات كي لا تحدث مشاكلات مع السفارات المعنية". لذا، السجنون لا تضيق إلا بنساء الفئات المغبونة.

كيف ومتى تتمّ التوقيفات؟ تجيب الأنسة الحكيم انه "حسب المواسم.. أحياناً يتم توقيف 15 إلى 20 امرأة معاً، وأحياناً أخرى لا تصادف أي حالة دعارة". يوم إجراء المقابلة، أكدت لنا انه لا يوجد أي حالة.. فهل يعني ذلك أن السياحة الجنسية قد تراجعت في لبنان؟

في الواقع، هناك مكاتب محامين "متخصّصين" بقضايا الدعارة، يعملون لحساب بعض القوادين وأصحاب الكاباريهات والبارات، أو يبيتزون عائلة الموقوفة بمبالغ كبيرة تصل الى 2000 دولار (مع أن ملف الدعارة غير مكلف في العادة)، فيتم إخلاء سبيلهن على الفور. هذا ما أكدته لنا رنا التي عملت سابقاً في بار، "إذا كانت البنت بتحرّز يدفع القواد لإخلاء سبيلها، معتبراً أن السجن إجازة تهذّب رزقه!".

الدعارة تتسلّل أحياناً إلى داخل السجن، بحيث تعمل بعض المومسات على توسيع شبكة الدعارة باستقطاب نساء للعمل، بالتنسيق مع قوادها أو مع "الأم". فقد حكّت لنا الأنسة الحكيم عن أرقام هواتف

تبادلها السجينات بهدف العمل بعد الخروج من السجن. فهل الحل فعلاً بتكبير أيادي المومسات وسجنهن؟

"دار الأمل"، "كاريتاس" و"كفى".. عملٌ خجول

"جمعية دار الأمل" هي الجمعية الوحيدة المتخصصة في موضوع الاستغلال والعنف الجنسي. إلى جانب جمعيات أخرى تُعنى بالموضوع من باب احترام حقوق الإنسان، كجمعية "كاريتاس - مركز الأجنبي" و"كفى عنف واستغلال".

أنشئت "دار الأمل" عام 1970 في منطقة الزيتونة (معقل الدعارة في تلك الفترة). تعمل حالياً مع لبنانيات وعرب على ثلاث مشاريع في مناطق مختلفة: مشروع للوقاية المتخصصة؛ مشروع إعادة تأهيل وادماج ضحايا البغاء؛ ومشروع سجنى بعيداً وطرابلس لإعادة تأهيل السجينات. الهدف يبقى تأمين بدائل عن الظروف التي دفعتهن إلى الدعارة.. بتقديم متابعة اجتماعية، مساعدة صحية ونفسية وخدمات قانونية. تقول المرشدة الاجتماعية نهاد بستاني إنها تحاول أن تبني علاقة ثقة مع ضحية الاستغلال الجنسي لكي تشعر بأمان افتقدته في حياتها العائلية والاجتماعية و"المهنية". كذلك، يقول كرامي، محامي "دار الأمل"، انه يعمل بمبدأ ان "الانسان لا يخلق مجرماً، المجرم ضحية المجتمع". لذلك، يتابع في المحاكم النساء التي تعاني ظلماً فادحاً وبحاجة إلى تدخّل محام، متفادياً قضايا التكرار.

تعمل "كاريتاس" عبر "مركز الأجنبي" على موضوع الاتجار بالنساء. لكنهم تحفظوا عن اطلعا على تفاصيل مشاريعهم الميدانية. على الأرجح خوفاً من تعطيل عملهم من قبل المديرية العامة للأمن العام، التي وقّعت معها "كاريتاس" مذكرة تفاهم عام 2005 لإنشاء "بيت الأمان"، وهو ملجأ للنساء المعنفات وضحايا الاتجار. لكن، كما أشار تقرير "كفى"، فإن حالات ضحايا البغاء اللواتي يلجأن إلى هذا "البيت" محدودة جداً، نظراً لطبيعة الاتجار السرية.

من جهتها، أكدت غادة جبور من قسم الاتجار بالبشر في "كفى عنف واستغلال" أن موضوع الاتجار بالنساء حساس ومخفي جداً. لا يوجد حتى الآن مشروع متخصص بضحايا الدعارة لدى "كفى"، لكنها واجهت عقبات كثيرة لمجرد قيامها بإعداد تقرير حول الاتجار بالنساء، مواجهةً بذلك عدم تعاون الجهات المختصة.

إذاً الجهود التي تبذلها بعض الجمعيات في لبنان من خدمات اجتماعية، صحية، نفسية وقانونية مهمة جداً، لكن العمل لحماية ضحايا البغاء والاستغلال الجنسي ما زال خجولاً، إذ أن عدد المستفيدات من خدمات الجمعيات المذكورة ضئيل جداً مقارنةً بعدد الضحايا.

يبقى أن بعض الجهات الدولية، من منظمات حكومية وغير حكومية، بدأت تُعير اهتماماً خاصاً لموضوع الاتجار، خاصة بعد بروتوكول منع وقوع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.